

Distr.: General
29 July 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

البند ٦٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير موجزاً للتقدم المحرز في الجهود الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه المبذولة خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى أيار/مايو ٢٠١٦. وهو يقدم لمحة عامة عن التطورات المستجدة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وعن المبادرات المتعلقة بوضع القوانين وإنفاذها، وصوغ السياسات وخطط العمل، وإشراك الزعماء الدينيين والتقليديين والرجال والفتيان في الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الممارسة، وتمكين الفتيات والنساء، وزيادة الوعي، وتنفيذ تدابير الحماية والخدمات المتعلقة بالفتيات المتزوجات بالفعل. ويعرض التقرير أيضاً لمحة عامة عن الثغرات التي تعترض التشريعات والسياسات المقررة للتصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، كما يعرض تقييماً للتقدم المحرز والثغرات في البحوث المتعلقة بهذه الممارسة. ويقدم التقرير بعض الاستنتاجات والتوصيات الرامية إلى ضمان استدامة وفعالية الجهود المبذولة للقضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه.

* A/71/150.

** قُدِّمت هذه الوثيقة في وقت متأخر إلى خدمات المؤتمرات دون إبداء أسباب حسبما هو مطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ ب.أ.



الرجاء إعادة استعمال الورق

010916 300816 16-13187 X(A)



أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بقرارها ١٥٦/٦٩ المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً عما أُحرز من تقدم نحو القضاء على ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في جميع أنحاء العالم منذ صدور تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (A/HRC/26/22 و Corr.1)، مع التركيز بوجه خاص على البلدان التي يزداد انتشار هذه الممارسة فيها، وعلى أفضل الممارسات بالنسبة للبرامج الرامية إلى إنهاء هذه الممارسة وتوفير الدعم للنساء والفتيات المتزوجات بالفعل، وعلى الثغرات التي تعترى البحوث والتنفيذ، والإصلاحات والسياسات القانونية المتعلقة بهذه المسألة.

٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أُرسِل طلب تقديم مدخلات لأغراض إعداد هذا التقرير إلى الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، والمجتمع المدني، وسائر الأطراف صاحبة المصلحة المعنية. وحتى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦، وردت ردود من ٢٦ دولة^(١) ومن ١٣ فرداً/منظمة من المجتمع المدني^(٢)، ومن أمانة الكومنولث ومنظمة الصحة العالمية.

٣ - ويقدم التقرير لمحة عامة غير حصرية عن بعض المبادرات التي اضطلع بها منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وحيثما توافرت معلومات، أُوردت إشارات إلى البلدان التي يزداد فيها انتشار الممارسة^(٣). ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الرسائل

(١) أذربيجان، والأردن، وألمانيا، وإيطاليا، والبحرين، والبرتغال، وبلجيكا، وبوروندي، وبيرو، وتوغو، وتونس، وسلوفينيا، والسنغال، وسويسرا، وصربيا، وعمان، وقطر، وكازاخستان، والكامرون، وكندا، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وموريشيوس، والولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) منظمة الخدمة العالمية لليهود الأمريكيين، ومركز الحقوق الإنجابية، والمركز المعني بمبادرات الروما، ومنظمة فتيات لا عرائس، ومنظمة إنقاذ الطفولة، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ومنظمة الخطة الدولية، وبرنامج التعليم والتعزيز الاقتصادي في الريف في كينيا، ومنظمة شابينا بيغوم، ومنظمة أرض النساء (Terre des Femmes)، ومنظمة أرض الرجال (Terre des Hommes)، ومبادرة الحقوق الجنسية ومنظمة المرأة المناصرة لحقوق الإنسان للمرأة - أساليب جديدة (رد مشترك).

(٣) وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ترد في ما يلي البلدان التي تعاني أعلى معدلات انتشار لزواج الأطفال والزواج المبكر والإكراه وعددها ٢٠ بلداً: إثيوبيا وإريتريا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وجنوب السودان وزامبيا وسيراليون والصومال وغينيا ومالي ومدغشقر وملاوي وموزامبيق ونيبال والنيجر ونيجيريا والهند. انظر منظمة الأمم المتحدة للطفولة، *The State of the World's Children 2015: Executive Summary*، (نيويورك، ٢٠١٥).

السوارة لأغراض هذا التقرير، التي يرد نصها الكامل على الرابط التالي:
www.ohchr.org/EN/Issues/Women/WRGS/Pages/Documentation.aspx

ثانياً - التطورات المستجدة على الصعيدين الدولي والإقليمي

٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، داومت الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة على الاهتمام المستمر بمسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وإضافة إلى قراري الجمعية العامة ٦٨/١٤٨ و ٦٩/١٥٦ المتعلقين بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وردت توصيات بشأن هذا الموضوع، ضمن أمور أخرى، في قرارات للجمعية بشأن الطفلة، وحقوق الطفل، والاتجار بالنساء والفتيات، ومضاعفة الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة^(٤). وأشار أيضاً بعض قرارات الجمعية المختصة لبلدان معينة إلى زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، مثل ما يتعلق منها بأفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية^(٥). وأشار كلٌّ من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية إلى الطبيعة الضارة للزواج بالإكراه لدى اعتمادهما استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية^(٦). ونظرت لجنة وضع المرأة في مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في إطار استنتاجاتها المتفق عليها للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار ٨/٢٩ المتعلق بتعزيز الجهود الرامية إلى منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها. وأورد المجلس أيضاً إشارات محددة إلى مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في قراراته السنوية المتعلقة بجملة أمور منها التعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وحقوق الطفل: لجوء الأطفال إلى القضاء^(٧)، وفي قرارات خاصة ببلدان معينة، مثل ما يتعلق منها بإريتريا واليمن^(٨). وعلاوة على ذلك، أُدرجت مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه كأحدى الغايات في أهداف

(٤) انظر قرارات الجمعية العامة ١٤٨/٦٩ و ١٤٩/٦٩ و ١٣٧/٧٠ و ١٣٨/٧٠.

(٥) انظر قرارات الجمعية العامة ١٨٨/٦٩ و ١٩٠/٦٩ و ٧٧/٧٠ و ١٧٢/٧٠ و ١٧٣/٧٠.

(٦) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠١٤ وقرار الجمعية العامة ١٩٤/٦٩.

(٧) انظر قرارات مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢٦ و ٢٨/٣٢ و ٦/٢٥.

(٨) انظر قراري مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٦ و ١٩/٢٧.

التنمية المستدامة في إطار الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات^(٩).

٥ - ودأبت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على تحليل وتقديم إرشادات ذات حجية بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وتقديم توصيات إلى الدول بشأن سبل الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان المتصلة بهذا الموضوع. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اعتمدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل توصية عامة/تعليقاً عاماً صادراً بصفة مشتركة بشأن الممارسات الضارة^(١٠)، يؤكدان من جديد على مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه بوصفها ممارسة متجذرة تَجْدُرُ عَمِيقاً في المواقف الاجتماعية التي تُعْتَبَرُ النساء والفتيات أدنى مكانة من الرجال والفتيان بناءً على تصورات مُنمَّطة للأدوار ذات الصلة. ويقدم النص إرشادات مفصلة للدول بشأن سبل الوفاء بالتزاماتها للتصدي للممارسات الضارة، بما فيها زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، بموجب الاتفاقيتين. أما اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة مناهضة التعذيب، فقد أصدرت أيضاً توصيات في ملاحظاتها الختامية إلى الدول الأطراف بشأن التدابير المحددة التي يجب على الدول أن تتخذها للتصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وكفالة حقوق النساء والفتيات المتزوجات بالفعل^(١١). وتشدد اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم ٢٢ بشأن الحق في الصحة الجنسية والإنجابية (E/C.12/GC/22)، على التزامات الدول بحماية جميع الأشخاص من القواعد والممارسات الضارة وأعمال العنف القائم على نوع الجنس التي تحرمهم من التمتع بالكامل بصحتهم الجنسية والإنجابية، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج بالإكراه. وتشير أيضاً التوصية العامة رقم ٣٢ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن الأبعاد الجنسانية المرتبطة بالمرأة فيما يتعلق بمركز اللاجئ واللجوء

(٩) يؤكد مجدداً إدراج الغاية ٥-٣: القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، أن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه شكل من أشكال التمييز الجنساني الذي يؤثر على النساء والفتيات أكثر من غيرهن.

(١٠) التوصية العامة رقم ٣١ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم ١٨ للجنة حقوق الطفل، الصادران بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة (CEDAW/C/GC/31-CRC/C/GC/18).

(١١) انظر CCPR/C/MWI/CO/1/Add.1 و CCPR/C/NPL/CO/2 و CCPR/C/SLE/CO/1 و CCPR/C/DOM/CO/ و CCPR/C/GEJ/CO/4 و CCPR/C/JPN/CO/6 و CCPR/C/MNE/CO/1 و CCPR/C/UZB/CO/4 و 5/Add.1 و CCPR/C/BDI/CO/2؛ و CERD/C/IRQ/CO/15-21 و CERD/C/MKD/CO/8-10؛ و E/C.12/IDN/CO/1 و E/C.12/UZB/CO/2؛ و CAT/C/MRT/CO/1.

والجنسية وانعدام الجنسية (CEDAW/C/GC/32)، إلى مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه بوصفها شكلاً من أشكال الاضطهاد المتصلة بنوع الجنس وسبباً مشروعاً يستدعي الحماية الدولية. وتورد أيضاً التوصية العامة للجنة رقم ٣٤ بشأن حقوق المرأة الريفية تفاصيل للخطوات التي يتعين اتخاذها لمنع وحظر زواج الأطفال و/أو الزواج بالإكراه في صفوف النساء والفتيات الريفيات^(١٢).

٦ - وأشار المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في أحدث تقرير مواضيعي له (A/HRC/31/57)، إلى أن زواج الأطفال والزواج بالإكراه شكل من أشكال العنف الجنساني التي يمكن أن تشكل إساءة معاملة وتعذيباً. أما المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، فقد وصفت زواج الأطفال كشكل من أشكال الزواج بالإكراه الذي يضع الأطفال في خطر كبير بالوقوع في عبودية الأطفال وسائر الممارسات الشبيهة بالرق، ويمكن في حالات معينة أن يشكل استرقاقاً^(١٣). ووجه المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد الانتباه، في تقريره المرحلي (A/68/290)، إلى أن النساء أو الفتيات من الأقليات الدينية، في عدد من البلدان، يواجهن خطر الاختطاف بغرض إجبارهن على اعتناق الديانة الرئيسية، وغالباً ما يكون ذلك مقترناً بزواج بالإكراه. أما المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة العملية، فقد أوردوا أيضاً إشارات محددة إلى زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في زيارات قطرية وفي توصياتهم الموجهة إلى الدول^(١٤). وأصدر الفريق العامل أيضاً تقريراً يتناول مسألة التمييز ضد المرأة في ما يتعلق بالصحة والسلامة، وناقش مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في سياق الممارسات الضارة^(١٥). وقدم المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة تقريراً عن المراهقين أشار إلى زواج الأطفال في سياق انعدام المساواة بين الجنسين والتمتع بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية^(١٦). وأثيرت أيضاً مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في سياق الاستعراض الدوري الشامل، وأوردت توصيات

(١٢) انظر CEDAW/C/GC/34، الفقرات ٥ و ٢٢ و ٣٢ و ٣٤ و ٤٢ و ٤٣.

(١٣) انظر A/HRC/27/53، الفقرة ٢٨.

(١٤) على سبيل المثال، أفغانستان وباكستان وغواتيمالا واليمن.

(١٥) انظر A/HRC/32/44، الفقرات ٣٤ و ٥٦ و ١٠٥ (د) '١'.

(١٦) انظر A/HRC/32/32، الفقرات ١٤ و ٣٦ و ٣٩ و ٨٤.

تركز على أهمية رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ عاماً، ووضع خطط عمل شاملة، والقيام بحملات لإذكاء الوعي بشأن هذه المسألة^(١٧).

٧ - وزادت المنظمات الإقليمية أيضاً الجهود الرامية إلى التصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. فالاتحاد الأفريقي، من خلال حملته الإقليمية عام ٢٠١٤ لإنهاء زواج الأطفال، دَعَم حملات وطنية وخطط عمل وطنية من أجل إنهاء الممارسة. وعينت المنظمة، مع بداية تنفيذ حملتها، سفيراً للنوايا الحسنة، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ نظمت أول مؤتمر قمة للفتيات الأفريقيات بشأن إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، كلفت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، في قرارها رقم ٢٩٢، المقررة الخاصة المعنية بحقوق المرأة في أفريقيا بإجراء دراسة عن زيجات الأطفال في ١٠ بلدان، من بينها مالي وملاوي وموزامبيق حيث ترتفع معدلات انتشار هذه الممارسة. وتعكف أيضاً اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق ورعاية الطفل على وضع تعليق عام مشترك بشأن المادة ٦ من بروتوكول مابوتو/المادة ٢١ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، مع التركيز على مسألة زواج الطفل والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عينت اللجنة مقررراً خاصاً للاتحاد الأفريقي معنياً بزواج الأطفال.

٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، اعتمدت مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال، وهي هيئة حكومية دولية رئيسية تابعة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، خطة العمل الإقليمية لإنهاء زواج الأطفال في جنوب آسيا (٢٠١٥-٢٠١٨). وتعترف خطة العمل الإقليمية، التي تتضمن سبع نتائج متوقعة، بزواج الأطفال بوصفه شاغلاً من شواغل حقوق الإنسان الإقليمية، وتعلن أن إنهاء هذه الممارسة أصبح أولوية إقليمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، اعتمدت الدول الأعضاء في المبادرة^(١٨) نداء كاتماندو من أجل العمل لإنهاء زواج الأطفال في جنوب آسيا، الذي التزمت فيه باتخاذ ١٢ إجراء كوسيلة لإنهاء زواج الأطفال.

(١٧) انظر، على سبيل المثال، بوتان (A/HRC/27/8)، وتركيا (A/HRC/29/15)، وغينيا (A/HRC/29/6)، وغينيا - بيساو (A/HRC/29/12)، والكويت (A/HRC/29/17)، وكينيا (A/HRC/29/10)، وليبيريا (A/HRC/30/4)، ولسوتو (A/HRC/29/9)، ومدغشقر (A/HRC/28/13)، وملاوي (A/HRC/30/5)، واليمن (A/HRC/26/8).

(١٨) أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند. انظر التقرير المقدم من مركز الحقوق الإنجابية.

٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، بدأ نفاذ اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (اتفاقية اسطنبول). وتتعترف اتفاقية اسطنبول بالزواج بالإكراه بوصفه انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان وعقبة رئيسية في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين. ويركز الاتحاد الأوروبي، في إطار خطة عمله بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، على منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه كأحد العناصر الرئيسية لإعمال حقوق الإنسان.

ثالثاً - التدابير التشريعية وإنفاذ التشريعات

١٠ - أبرز تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، أن في عام ٢٠١٤، ما زال ١٤٧ بلداً يسمح بتزويج الأطفال دون سن ١٨ عاماً، ومن بين هذه البلدان، يسمح ٥٤ بلداً للفتيات بالزواج في سن أقل مقارنة بالفتيان. وشدد أيضاً على أن أحكام الزواج في النظم القانونية المتعددة لا تتفق في أغلب الأحيان مع الالتزامات الدولية^(١٩).

١١ - ومنذ صدور تقرير مفوضية حقوق الإنسان، أفادت بعض الدول ببذل جهود لتعزيز الإطار القانوني لمنع ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والتصدي لها. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، اعتمدت توغو قانوناً جنائياً جديداً يجرم زواج الأطفال والزواج بالإكراه. واعتمد البلد أيضاً القانون رقم ٢٠٠٩-٠١٠ لضمان تسجيل الولادات بشكل منهجي. وفي عام ٢٠١٥، استحدثت نيبال حظراً قانونياً على زواج الأطفال. وفي عام ٢٠١٥، رفعت تشاد الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ عاماً للفتيات والفتيان على السواء لجميع الزيجات، سواء كانت مدنية أم دينية أم تقليدية، وجعلت زواج الأطفال جريمة يعاقب عليها^(٢٠). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بدأت غواتيمالا تطبيق الحد الأدنى لسن الزواج عند ١٨ عاماً للفتيات والفتيان على السواء، وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، رفعت إسبانيا الحد الأدنى لسن الزواج من ١٤ إلى ١٦ عاماً للفتيات والفتيان على السواء. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، بدأ نفاذ التعديلات التي أُدخلت على قانون الزواج المدني في كندا، ليصبح الحد الأدنى المطلق لسن الزواج ١٦ عاماً، دون أي استثناءات. وينطبق القانون أيضاً

(١٩) انظر A/HRC/26/22، الفقرة ٤٢.

(٢٠) صندوق الأمم المتحدة للسكان، "Chad: national campaign to end child marriage takes off" (تشاد: انطلاق الحملة الوطنية لإنهاء زواج الأطفال)، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥. متاح على الرابط التالي: <http://reliefweb.int/report/chad/chad-national-campaign-end-child-marriage-takes>

على الأطفال دون سن ١٦ عاماً المقيمين في كندا، بصرف النظر عن المكان المزعوم لمراسم الزواج.

١٢ - ويحدد قانون الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية لعام ٢٠١٥ في ملاوي الحد الأدنى لسن الزواج عند ١٨ عاماً. غير أن القانون الجديد لا يلغي الحكم ذا الصلة في دستور البلد، الذي يحدد الحد الأدنى لسن الزواج عند ١٥ عاماً، بموافقة الوالدين. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، ألغى المغرب مادة في قانونه الجنائي تتيح للمغتصبين تجنب الملاحقة القضائية إذا تزوجوا الضحية. وأفادت مالي، في تقريرها الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/MLI/6-7) أنها أدخلت عدة تعديلات على قانونها الجنائي، الذي يفرض من الآن فصاعداً عقوبة جنائية على مسؤولي السجل المدني الذين يعقدون زيجات مبكرة. وأفادت غينيا، من خلال استعراضها الدوري الشامل في نيسان/أبريل ٢٠١٥، أنها اتخذت خطوات لإصلاح التشريعات التمييزية ضد المرأة، بما في ذلك موازنة قوانينها مع اتفاقية حقوق الطفل^(٢١).

١٣ - وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت البرتغال القانون رقم ٨٣/٢٠١٥، الذي يجرم الزواج بالإكراه، وأضافت سلوفينيا جريمة جديدة هي "الزواج بالإكراه أو أي ارتباط مماثل"، تعاقب بالسجن لمدة تصل إلى خمسة أعوام في قانونها الجنائي. أما قانون مكافحة السلوك المعادي للمجتمع والجريمة وحفظ النظام لعام ٢٠١٤ في المملكة المتحدة فيجعل من استخدام العنف أو التهديد أو الخداع أو أي شكل آخر من أشكال الإكراه لغرض إجبار شخص على الزواج في إنكلترا وويلز أو على مغادرة المملكة المتحدة بقصد إجبار ذلك الشخص على الزواج، جريمة جنائية. وهو يجرم أيضاً أي انتهاكات لأمر الحماية من الزواج بالإكراه^(٢٢).

١٤ - وفي آذار/مارس ٢٠١٥، تضافرت جهود البرلمانين من ٧٩ بلداً من خلال الحملة البرلمانية العالمية من أجل إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، بغرض العمل على إنهاء هذه الممارسة على الصعيد الوطني^(٢٣). وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بصدد صياغة قانون نموذجي بشأن زواج الأطفال

(٢١) انظر A/HRC/29/6.

(٢٢) انظر A/HRC/26/22، الفقرة ٢٦.

(٢٣) نظر منظمة برلمانيين من أجل العمل عالمي، "Global parliamentary declaration to end child, early and forced marriage and list of signatories" (الإعلان البرلماني العالمي لإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وقائمة الموقعين عليه)، ٤ آذار/مارس ٢٠١٥. متاح على الرابط التالي: www.pgaction.org/campaigns/cefm/declaration-to-end-child-early-and-forced-marriage.html

والزواج المبكر والزواج بالإكراه، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الخطة الدولية ومركز التقاضي بالجنوب الأفريقي.

١٥ - وأصبحت المحاكم الوطنية تبت بصورة متزايدة في قضايا زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. ففي آذار/مارس ٢٠١٥، قضت محكمة استئناف مدرّاس في ولاية تاميل نادو الهندية في قضيتين منفصلتين أن زيجات الأطفال بموجب أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية تشكل انتهاكاً لدستور الهند. ففي القضية الأولى (محمد عباس ضد الأمين الأول) (*Mohammad Abbas v. Chief Secretary*)، رفع مقدم العريضة دعوى للمصلحة العامة طلب فيها إلى المحكمة أن تأمر بعدم تدخل الحكومة في زواج فتاة صغيرة بيد والديها، لأن ذلك الزواج صحيح بموجب أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية. ورفضت محكمة استئناف مدرّاس الدعوى قائلةً إن زواج الأطفال غير مشمول بحماية الحق في حرية الدين بموجب دستور الهند، بل إنه يشكل انتهاكاً للحقوق الأساسية للفتاة على النحو المكرس في الدستور. وفي القضية الثانية (عبد القادر ضد ك. بكيامال) (*Abdul Khader v. K. Pechiammal*)، قضت المحكمة لصالح مسؤول سعى إلى استصدار أمر قضائي ضد زواج فتاة عمرها ١٥ عاماً. وكان مقدم العريضة قد ادعى أن الزواج صحيح بموجب أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية. وقد أصدرت أيضاً ثلاث محاكم استئناف أخرى من محاكم الولايات الهندية، هي محكمة استئناف غوجارات، ومحاكمة استئناف كولكاتنا، ومحاكمة استئناف البنجاب وهاريانا، أحكاماً تتسق مع قرار محكمة استئناف مدرّاس في قضية محمد عباس ضد الأمين الأول، حيث رأت أن زيجات الأطفال، حتى وإن "بدأت بمبادرات ذاتية"، يجوز إبطالها بموجب قانون حظر زواج الأطفال لعام ٢٠٠٦.

١٦ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أعلنت المحكمة الدستورية في زمبابوي أن المادة ٢٢ من قانون الزواج غير دستوري لسماحه بالزواج دون سن الثامنة عشرة، وقضت أنه "لا يجوز لأي شخص في زمبابوي، ذكراً كان أو أنثى، أن يتزوج، بما يشمل أي زواج عرفي غير مسجل أو أي شكل آخر من أشكال الزواج، بما في ذلك أي زواج ناشئ عن أحكام أو طقوس دينية، قبل بلوغ سن ١٨ عاماً"^(٢٤).

(٢٤) Veritas, "Constitution watch 4/2016: Veritas wins court case against child marriage -- Constitutional Court decides marriage under 18 unconstitutional", 20 January 2016. Available from www.veritaszim.net/node/1558

١٧ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت إحدى المحاكم في موزامبيق بصدد البت في قضايا زواج أطفال داخل شعبة يوهان مارانغ (Johane Marangue)، بعد أن رفعت ثلاث فتيات دون سن ١٤ عاماً دعاوى للطعن في زواجهن^(٢٥).

١٨ - وبعد أن رفضت اللجنة البرلمانية الدائمة للشؤون الدينية والوئام بين الأديان في باكستان قانوناً عام ٢٠١٥ لرفع الحد الأدنى القانوني لسن الزواج إلى ١٨ عاماً وتغليظ العقوبات الموقعة على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، اعتمدت الهيئات التشريعية في مقاطعة السند الباكستانية قانون تقييد زواج الأطفال الذي رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ عاماً وفرض عقوبات على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وفي عام ٢٠١٥، غلظت الهيئات التشريعية في مقاطعة البنجاب العقوبات المفروضة على زواج الأطفال.

رابعاً - السياسات وخطط العمل

١٩ - سلط تقرير مفوضية حقوق الإنسان الضوء على ضرورة الأخذ بنهج شاملة ومنسقة للتصدي بفعالية لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. ففي الفقرة ٥٣ من التقرير، أوصي بأن تُوضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية بمشاركة الإدارات الحكومية المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أطلقت بوركينا فاسو وزمبابوي ومالي ومدغشقر والنيجر جميعاً الحملة المذكورة آنفاً لإنهاء زواج الأطفال، الأمر الذي يتطلب وضع خطط عمل وطنية لإنهاء تلك الممارسة^(٢٦). وعلى الصعيد العالمي، يعمل أكثر من ٤٠ بلداً مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لإدراج المبادرات الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في برامجها المحلية؛ وقد اعتمد ١٨ بلداً منها استراتيجيات وطنية. وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت موزامبيق استراتيجية وطنية بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، تشمل في إطارها خمس وزارات تحت قيادة وزارة الشؤون الجنسانية والاجتماعية والطفولة. وأنشأت موريتانيا لجنة متعددة القطاعات لوضع ورصد خطة للقضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج

(٢٥) Arnaldo Vieira, "Mozambique cracks down on child marriage sect", 18 November 2015. Available from www.africareview.com/News/Mozambique-cracks-down-on-child-marriage-sect/-979180/2961326/-/jel56gz/-/index.html

(٢٦) انظر <http://pages.au.int/cecm>

بالإكراه، مع ممثلين للوزارات التي تتولى مسائل الشؤون الاجتماعية، والطفولة والأسرة، والعدل، والصحة، والتعليم، والشؤون الإسلامية، والاتصالات، ومع كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وأفادت توغو بوضع برنامج للقضاء على حالات حمل المراهقات والزواج المبكر.

٢١ - ووضعت حكومة نيبال، عقب التزامها في مؤتمر قمة الفتاة بمدينة لندن في حزيران/يونيه ٢٠١٤، مشروع استراتيجية وطنية لإنهاء زواج الأطفال من المتوقع أن يُعمد في وقت لاحق من عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٤، أطلق المجلس القومي للسكان في مصر استراتيجية وطنية خمسية لمنع زواج الأطفال، تهدف إلى الحد من زواج الأطفال بنسبة ٥٠ في المائة. وشرعت سويسرا، بعد اعتماد القانون الاتحادي المتعلق بتدابير مكافحة الزواج بالإكراه، في برنامج مدته خمس سنوات (٢٠١٣-٢٠١٧) لمكافحة الزواج بالإكراه، يهدف إلى إنشاء خدمات للنساء والفتيات المتضررات في جميع أنحاء سويسرا وإلى تعزيز التعاون بين الخبراء في هذا الميدان. أما "استراتيجية الإدماج الاجتماعي لطائفة الروما" الجديدة في صربيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، فهي تنص على تدابير لتخفيض عدد زيجات الحداثات والزيجات بالإكراه وحالات حمل الحداثات في مجتمع الروما.

٢٢ - وأدجمت عدة بلدان مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في برامجها الحالية المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة أو بمكافحة الممارسات الضارة أو المتعلقة بشكل أعم بمنع العنف القائم على نوع الجنس. فعلى سبيل المثال، أنشأت كندا الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بالزواج المبكر والزواج بالإكراه والعنف دفاعاً عن الشرف وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، وهو يشمل ١٤ إدارة ووكالة وشركة حكومية. وتتضمن خطة العمل الوطنية البلجيكية لمناهضة جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس ٢٣٥ تدبيراً، بما يشمل إنهاء الزواج بالإكراه. وتشمل خطة العمل الوطنية في بيرو المتعلقة بالأطفال والمراهقين (٢٠١٢-٢٠٢١) النتيجة المنشودة رقم ٩ ونصها: يتعين على المراهقين أن يؤجلوا الأمومة والأبوة حتى يبلغوا سن الرشد.

٢٣ - وما برح التعاون الدولي والإقليمي أيضاً يركز بشكل متزايد على تعزيز الخطط والمبادرات المناهضة لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، أعلنت اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن إنشاء البرنامج العالمي للتعجيل بالإجراءات الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال في أكثر من ١٠ بلدان يتراوح فيها

انتشار هذه الممارسة بين المستويين المتوسط والمرتفع^(٢٧). وأفادت الولايات المتحدة بأن وزارة الخارجية بصدد الشروع في برنامج جديد بقيمة مليون دولار في بلد أو أكثر من البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية المتضررة من أزمة اللاجئين السوريين، بغرض المساعدة على منع الزواج المبكر والزواج بالإكراه والتصدي له. وسترکز هذه الجهود على تدريب مقدمي الرعاية والزعماء الدينيين والأطراف صاحبة المصلحة في المجتمع المحلي، وتقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني وسائر الجهات الفاعلة العاملة على حماية الفتيات المعرضات للخطر وتوفير الخدمات للفتيات المتزوجات.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت بلدان الكومنولث إعلان كيغالي، الذي يحدد إطاراً للعمل المقرر أن تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ما يتعلق بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وحتى الوقت الراهن، وقّع على الإعلان ٢٠ بلداً، من بينها عدد من البلدان التي يزداد فيها انتشار هذه الممارسة^(٢٨). وفي سياق منطقة البحر الكاريبي، ما برح الكومنولث يعمل بنشاط بشأن هذه المسألة من خلال عمله في مجالات مناهضة العنف القائم على نوع الجنس والاستغلال الجنسي، والتمكين.

خامساً - إشراك الزعماء الدينيين والتقليديين وقادة المجتمعات المحلية والرجال والفتيان

٢٥ - يوصي تقرير مفوضية حقوق الإنسان بمشاركة الزعماء الدينيين والتقليديين وقادة المجتمعات المحلية وبإشراك الرجال والفتيان في الجهود الرامية إلى معالجة القبول الثقافي والاجتماعي الواسع النطاق لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

٢٦ - وفي عام ٢٠١٤، أعلن مجلس الزعماء الوطني في زيمبابوي التزامه بإنهاء زواج الأطفال. وفي ملاوي، تولت منظمة الخطة الدولية، في إطار برنامجها لإنهاء زواج الأطفال قبل سن الـ ١٨، تدريب زعماء تقليديين ودينيين بشأن أهمية التصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وقام البرنامج أيضاً بتيسير عمليتي تبادل المعلومات والتعلم بين الأقران لفائدة الزعماء من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ووردت إفادات أن كبيرة

(٢٧) تلقى البرنامج العالمي للتعمير بالإجراءات الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال تعهدات تصل إلى أكثر من ٨٠ مليون دولار من حكومات إيطاليا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا. وتشمل البلدان محط التركيز إثيوبيا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وزامبيا وسيراليون وغانا وموزامبيق ونيبال والنيجر والهند واليمن.

(٢٨) تشمل البلدان الموقّعة أوغندا وبنغلاديش وبوتسوانا وجامايكا وجمهورية ترازيا المتحدة ورواندا وسري لانكا والكاميرون وكينيا وملاوي وملديف وناميبيا ونيجييريا والهند.

الزعماء المحليين إنكوزي كاتشينداموتو، في مقاطعة ديدزا بالمنطقة الوسطى من ملاوي، ألغت مئات الزيجات العرفية للأطفال وشجعت الأطفال على العودة إلى المدارس^(٢٩). ودعمت الكومنولث عملية تعبئة الزعماء التقليديين والشباب والشابات الناجيات من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في ملاوي. وفي الوقت الحاضر، يعكف تجمّع من الزعماء على تعبئة القادة التقليديين والهيكل التقليدية من أجل إنهاء زواج الأطفال في المجتمعات الريفية. وأنشئت أيضاً شبكة من الشباب تولت أنشطة الدعوة في عدة مناطق ريفية في المدارس والجامعات والكنائس والمجتمعات المحلية من أجل إنهاء زواج الأطفال.

٢٧ - وفي نيجيريا، أشركت منظمة إنقاذ الطفولة الرجال والقيادات الدينية والمجتمعية باعتبارهم شركاء فعالين في إحداث التغيير، من خلال أنشطة التوعية. وبالمثل، في جمهورية ترازيا المتحدة، قامت منظمة إنقاذ الطفولة، بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني المحلية، بإطلاق حملة بابا بورا ("الأب الصالح") التي تركز على تعزيز إشراك الذكور في مكافحة العنف ضد الأطفال، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه.

٢٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، بدأت حكومة زامبيا حملة وطنية مدتها ثلاث سنوات من أجل إنهاء زواج الأطفال. وتشمل الحملة أنشطة تهدف إلى تمكين الزعماء التقليديين حتى يصبحوا مناصرين للتغيير وعوامل فاعلة لتحقيقه في المناطق الخاضعة لولايتهم، وإلى تعديل القوانين والسياسات ذات الصلة لضمان حماية البنات بصفة قانونية من زواج الأطفال.

٢٩ - وقد وقّعت وزارة تمكين المرأة وشؤون الأسرة في الكاميرون اتفاقاً مع مجلس الأئمة ووجهاء المسلمين في الكاميرون للتصدي معاً لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه وغير ذلك من الممارسات الضارة.

سادساً - الحصول على التعليم وتمكين الفتيات والنساء

٣٠ - يُعدّ تشجيع إمكانية حصول الفتيات على تعليم عالي الجودة، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وإمكانية وصولها إلى الموارد الإنتاجية، من الاستراتيجيات الأساسية لمنع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه.

٣١ - وفي زمبابوي، يتولى برنامج بناء المهارات الحياتية التابع لمنظمة الخطة الدولية دفع نفقات المدارس والمواد التعليمية لفائدة الفتيات غير المنتحقات بالمدارس لتمكينهن من معاودة

(٢٩) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "Malawi Chief annuls 330 child marriages" (زعيمة من ملاوي تلغي ٣٣٠ زيجة من زيجات الأطفال)، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. متاح على الرابط التالي: www.unwomen.org/en/news/stories/2015/9/malawi-chief-annuls-330-child-marriages

الاتحاق بالنظام التعليمي. وتدعم المنظمة سياسة الحكومة "منح فرصة ثانية للتعليم" الرامية إلى تحسين نوعية التعليم في المدارس عن طريق إدخال التثقيف بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين، وإنشاء أندية لتمكين الفتيات، وتعزيز نظم حماية الأطفال الموجودة في المدارس. وعادت غالبية الفتيات في البرنامج الاتحاق بنظام التعليم الرسمي وأصبحن يتقلدن حالياً دور الجهات للفتيات الأصغر سناً.

٣٢ - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قامت منظمة الخطة الدولية ومنظمة تنمية الصناعات الصغيرة بتدريب فتيات (تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاماً)، ولا سيما منهن غير المتحقات بالمدارس والمعرضات بشكل خاص لخطر الزواج بالإكراه، على مهارات كسب العيش وتنظيم المشاريع بغية تمكينهن من فتح مشروع تجاري وإدارته. وتدعم منظمة إنقاذ الطفولة أيضاً برامج لتمكين الفتيات في جنوب السودان.

٣٣ - وتقدم منظمة إنقاذ الطفولة خدمات في مجال الصحة الإنجابية وتدرّيات على المهارات التعليمية والمهنية للفتيات في صوماليلاند المعرضات لخطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه أو اللواتي يعشن منهن في هذه الزيجات. وفي نيجيريا، تدعم المنظمة برامج تدريب مهني للفتيات وكذلك بناء القدرات للعضوات في منظمة برلمان الأطفال. وقد أقامت زامبيا برنامجين جديدين يهدفان إلى إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، هما "تعليم الفتيات وتمكين المرأة وسبل كسب العيش" و "المرأة في العمل". وفي ملاوي، قامت وزارة الصحة واليونيسيف ومنظمات المجتمع المدني المحلية بتنظيم حملات للتثقيف الجنسي داخل المدارس وخارجها، مع إتاحة الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة.

٣٤ - وقد كرست عدة بلدان موارد كبيرة سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المساعدة التقنية من أجل تعزيز تعليم الفتيات وتمكينهن، ومنع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. فعلى سبيل المثال، في تموز/يوليه ٢٠١٥، أعلنت كندا تقديم مبلغ ٢٠ مليون دولار مساهمة في مشروع متعلق بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تهدف إلى تمكين الفتيات المراهقات من الحصول على المعلومات والخدمات الصحية والتعليم والتدريب على المهارات الحياتية. وأيضاً في تموز/يوليه ٢٠١٥، أعلنت كندا عن مساهمة قدرها ٢,٣ مليون دولار مقدمة إلى مشروع لإنهاء زواج لأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في بلدان الكومنولث عن طريق التعلم المفتوح والتعليم عن بعد. وتعكف ألمانيا، من خلال وزارتها الاتحادية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على دعم الجهود التعليمية في مجالات من بينها الصحة الجنسية والإنجابية،

بغرض الحد من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في إندونيسيا وغينيا وملاوي. وتمول المملكة المتحدة برنامج "Finote Hiwot" لإنهاء زواج الأطفال في إثيوبيا. ويستهدف البرنامج الفتيات والفتيان من خلال الأنشطة المدرسية، ويشمل إقامة نوادي الفتيات وتوفير التوجيه والمواد المدرسية وتقديم الحوافز للفتيات المعرضات للخطر. ووردت تقارير بأن المشروع أفاد ما لا يقل عن ٣٧ ٥٠٠ من الفتيات المراهقات. وقدمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في عام ٢٠١٥ خدمات الرعاية الصحية وفرص الحصول على التعليم للأطفال والمراهقين المتزوجين وقامت بتثقيف الطلاب والمعلمين والآباء وقادة المجتمعات المحلية من خلال برنامجها "المدارس الآمنة" في نيبال.

٣٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١٥، أعلن كلٌّ من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، عن مبادرة مشتركة بعنوان "تمكين المراهقات والشابات من خلال التعليم"^(٣٠)، تهدف إلى تجنب زواج الأطفال والحمل المبكر في ٢٠ بلداً.

سابعاً - التوعية

٣٦ - شدد تقرير مفوضية حقوق الإنسان على أهمية معالجة القبول الثقافي والاجتماعي الواسع النطاق لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، بوسائل منها إذكاء الوعي بما يترتب على هذه الممارسة من ضرر للضحايا وتكلفة للمجتمع بأسره.

٣٧ - واستخدم عدد من البلدان الصحافة والتلفزيون والإذاعة والكتب ووسائل التواصل الاجتماعي للتوعية بأثر هذه الممارسات الضارة، وإحداث تحول في القواعد المجتمعية، وتمكين الفتيات وتزويدهن بالمعلومات والمهارات اللازمة "لرفض" الزواج. فعلى سبيل المثال، قامت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل في أذربيجان، بالتعاون مع صندوق السكان، بتنظيم عدة برامج تلفزيونية وإذاعية عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وكذلك حملات توعية في المدارس بشأن المواضيع المتصلة بالزواج المبكر، وإمكانية حصول الفتيات على التعليم وعلى خدمات الصحة الإنجابية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، أطلق البلد حملة "مناصرة أسلوب الحياة الصحي: قل لا للزواج المبكر". وفي زمبابوي، تعكف منظمة الخطة الدولية على استخدام البرامج الإذاعية ووسائل التواصل

(٣٠) اليونسكو، "Closing gender gap in education" (سد الفجوة بين الجنسين في التعليم)، ١١ آذار/مارس ٢٠١٥. متاح على الرابط التالي: <http://en.unesco.org/news/closing-gender-gap-education-0>. وسينفذ البرنامج المشترك في ٢٠ بلداً، من بينها باكستان وجنوب السودان ومالي ونيبال والنيجر.

الاجتماعي للتوعية بالآثار الضارة لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وفي باكستان، قامت بتنظيم ١٠٧ عروض مسرحية وفنية تفاعلية عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في المجتمعات المحلية المتضررة. وفي الكاميرون، أقامت وزارة تمكين المرأة وشؤون الأسرة شراكة مع وسائل الإعلام المجتمعية لبث برامج مناهضة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والممارسات الضارة الأخرى. وفي الهند، توفر منظمة "Awaaz-e-Niswaan" ملاذاً آمناً لتبادل المعلومات بين الأقران من الفتيات المراهقات. وتتعرف الفتيات، في مجموعات تقودها فتيات أكبر سناً، على الآثار البدنية والنفسية الطويلة الأجل للزواج المبكر والحمل المبكر. وفي موريشيوس، يطلق المجلس الوطني للطفولة حملات في نوادي الأطفال وفي "مدارس الوالدين" لتوعية الجمهور بالتشريعات القائمة ومنع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه.

٣٨ - واستهدفت أنشطة التوعية في بعض الحالات النساء والفتيات والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر. وفي عام ٢٠١٥، شرعت صربيا في إطلاق حملتي "تحمل المسؤولية طوال الحياة" و"اختر طريقك"، وتهدفان إلى التوعية بالآثار السلبية لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في صفوف الشابات والأطفال من طائفة الروما. وأفادت صربيا بالجهود المبذولة لتنقيف أسر الروما بشأن العواقب الضارة لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وفي عام ٢٠١٥ أيضاً، اعتمدت إيطاليا وبلجيكا خطة قطاعية بشأن صحة طائفة الروما، تولي عناية خاصة لمسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه.

٣٩ - وتعمل وزارة خارجية الولايات المتحدة في مجال توعية المجتمعات المحلية بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في بنن. أما ألمانيا، من خلال مشروع "تعزيز حقوق المرأة" التابع للوزارة الاتحادية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمؤسسة الألمانية الاتحادية للتعاون الدولي، فهي تدعم وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل في إندونيسيا في تنفيذ حملات وطنية لرفع الحد الأدنى لسن الزواج. وقامت كندا، مع منظمة فتيات لا عرائس، بتنظيم معرض بعنوان "أصوات الفتيات: التحدث علناً ضد زواج الأطفال". ويحكي المعرض، الذي أطلق في عام ٢٠١٥ في منتدى المرأة التابع للكومنولث في مالطة وفي مؤتمر قمة الفتيات الأفريقيات في زامبيا، قصصاً لم ترو لفتيات متزوجات ولأخريات معرضات لخطر زواج الأطفال وقصصاً لأفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم الزعماء الدينيون والتقليديون، المناصرة للتغيير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا^(٣١).

(٣١) See Girls Not Brides, "Girls' voices: speaking out against child marriage", 18 November 2015.

.Available from www.girlsnotbrides.org/press-release-girls-voices-speaking-out-against-child-marriage/

ثامناً - تدابير الحماية والخدمات المقدمة للفتيات المتزوجات

٤٠ - يبرز تقرير مفوضية حقوق الإنسان وكذلك آليات حقوق الإنسان ضرورة توفير خدمات الحماية التي تؤدّى بموجب تكليف وتزوّد بالموارد الكافية، وذلك لتقديم جميع خدمات الوقاية والحماية اللازمة للأطفال والنساء من ضحايا زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه أو المعرضين لخطر الوقوع ضحايا لهذه الممارسة. وشدد كلاهما أيضاً على أهمية برامج بناء القدرات لفائدة المسؤولين الحكوميين والجهاز القضائي ومسؤولي إنفاذ القانون، والمعلمين، والعاملين في مجال الصحة والخدمات الأخرى، والعاملين مع المهاجرين وطالبي اللجوء، بشأن كيفية التعرف على النساء والأطفال المعرضين لخطر هذه الممارسة أو ضحاياها الفعليين لها، وتقديم الخدمات المطلوبة لهم^(٣٢).

٤١ - وأدرجت تدابير حماية للفتيات المعرضات لزواج الأطفال في تشريعات خاصة بالأطفال. وينشئ قانون الطفل لعام ٢٠١٤ في عمان لجاناً مختلفة للتصدي للعنف ضد الأطفال ومراكز إيواء مخصصة للأطفال. وفي الأردن، ينص قانون الأحداث على أحكام لدور إيواء الأطفال الذين قد يتعرضون لخطر الزواج بالإكراه.

٤٢ - وفي بعض البلدان، أنشئت آليات محددة لرصد حالات العنف ضد الأطفال ومنع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. فمثلاً، في أذربيجان خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، اكتشفت مراكز دعم الطفل والأسرة العاملة في ١١ منطقة، ٢٠ حالة من حالات زواج الأطفال، أمكن منع ١٧ حالة منها. وفي الكاميرون، أنشأت منظمات المجتمع المدني "كتائب الاستنكار" في أقصى شمال البلد. وهي تتبع الحالات الوشيكة لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، بمشاركة المجتمعات المحلية، وتجري مفاوضات لمنعها ولتقديم الدعم إلى الأسر المعنية. وقدمت وحدة مكافحة الزواج بالإكراه في المملكة المتحدة المشورة أو الدعم في ما يتعلق بزيجات محتملة بالإكراه في ٢٦٧ ١ حالة، اشتملت نسبة ٧٩ في المائة منها على ضحايا من الإناث و ٢١ في المائة على ضحايا من الذكور. وقد أصدرت حتى الوقت الراهن أكثر من ٨٠٠ أمر حماية من الزواج بالإكراه لوقاية الناس من الزواج بالإكراه، والمساعدة في إعادة الضحايا إلى ديارهم. ولم تصنّف الأرقام حسب السن.

٤٣ - وأبلغ بعض البلدان عن جهود بُذلت لتدريب مهنيين يمكنهم اكتشاف حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وتقديم الخدمات اللازمة أو عمل إحالات للجهات التي تقدمها. فعلى سبيل المثال، في بلجيكا في حزيران/يونيه ٢٠١٥، نشر المعهد

(٣٢) انظر CEDAW/C/GC/31-CRC/C/GC/18، الفقرة ٨٧، و A/HRC/26/22، الفقرات ٣٧-٤٠ و ٥٤ (ح).

المعني بالمساواة بين المرأة والرجل بالتعاون مع شبكة الزواج والهجرة دليلاً موجهاً إلى المهنيين، وجرى توزيعه على الموظفين في المدارس والخدمات النفسية الاجتماعية والشرطة، ضمن جهات أخرى^(٣٣). ومن المقرر زيادة بناء القدرات لمسؤولي السجل المدني لتمكينهم من الكشف عن أي علامات محتملة للزواج بالإكراه. أما وزارة العدل في كندا، في شراكة مع شرطة الخيالة الملكية الكندية ووزارة الشؤون العالمية في كندا، فهي تقدم تدريباً بشأن هذه المسائل لضباط الشرطة وموظفي الحدود وغيرهم من مقدمي الخدمات على الخطوط الأمامية. ونفذت وزارة الهجرة واللاجئين والجنسية الكندية عدداً من التدابير الإدارية، من بينها مبادئ توجيهية تنفيذية للموظفين عن سبل التعامل مع حالات الزواج بالإكراه. وأفادت منظمة "Terre des Femmes" أن في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، قام ممثل مقاطعة نيوكونز المعني بتكافؤ الفرص، فريدريخشاين - كرايتزبرغ، في برلين، بتوزيع رسائل على المدارس لإذكاء الوعي في صفوف المعلمين والطلاب بشأن الزيجات القسرية المحتملة للطالبات أثناء عطلات الصيف المدرسية.

٤٤ - ولم تتوافر سوى معلومات محدودة عن البرامج والدعم المخصصين للنساء والفتيات المتزوجات بالفعل. وتقدم منظمة إنقاذ الطفولة، بالعمل مع شركائها، خدمات إحالة لتلبية الاحتياجات المحددة للفتيات المتزوجات بالفعل في صوماليلاند، ولا سيما في مجالي خدمات الصحة الإنجابية والتدريب على المهارات التعليمية والمهنية. وفي الكاميرون، تتولى مراكز النهوض بالمرأة والمراكز الأسرية والاجتماعية المسؤولية عن تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية لضحايا زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه.

تاسعاً - الثغرات في التشريعات والسياسات

٤٥ - بالرغم من أن المعلومات والتحليلات المتوافرة تبين وجود جهود مستمرة لتعزيز الأطر القانونية للتصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، بسبل من بينها رفع الحد الأدنى للسن القانونية للزواج وحظر الممارسة، فإن التحديات التي حُدِّدت في الفرع السابع من تقرير مفوضية حقوق الإنسان مازالت قائمة.

٤٦ - وفي الرسائل الواردة من الدول لأغراض هذا التقرير، أُقرّ باستمرار وجود اختلافات في السن القانونية لزواج الفتيات والفتيان وتباين في أحكام الزواج في النظم القانونية

Michel Pasteel, ed., "Mariage forcé? Guide à l'usage des professionnel-le-s" (Brussels, (٣٣) Institute for the Equality of Women and Men, 2015). Available from http://igvm-iefh.belgium.be/fr/publications/gedwongen_huwelijk_handleiding_voor_dienstverleners

المتعددة، حيث يُسَمَح في كثير من الأحيان بأعمار أدنى للزيجات العرفية أو الدينية. فينغلاديش، على سبيل المثال، تحدد الحد الأدنى لسن زواج الفتيات عند ١٨ عاماً وللرجال عند ٢١ عاماً في قانون تقييد زواج الأطفال الخاص بالبلد، غير أنه يوجد بها أيضاً قانون سارٍ للزواج الخاص، ينص على أن سن الزواج للفتيات هو ١٤ عاماً. وإضافة إلى ذلك، لديها مرسوم قوانين الأسرة الإسلامية لعام ١٩٦١، الذي يحدد سن زواج الفتيات عند ١٦ عاماً، في حين أن قانون الزواج المسيحي يشير إلى أي شخص دون سن ٢١ عاماً بوصفه طفلاً، أما قانون تسجيل الزواج الهندوسي فلا يحدد حداً أدنى لسن الزواج^(٣٤). وأقر لبنان في رسالته أن قوانين الأحوال الشخصية لديه التي تنظم الإجراءات القانونية المتعلقة بمسائل من قبيل سن الزواج والطلاق والميراث للطوائف الدينية المختلفة لا تتماشى مع المعايير الدولية^(٣٥)، وذكر أن مشروع قانون جديد معروض على البرلمان منذ أواخر عام ٢٠١٤ سيعالج التحديات الراهنة في حال اعتماده.

٤٧ - وتشير أيضاً المعلومات الواردة لأغراض هذا التقرير إلى أنه في غالبية البلدان، تُمنَح استثناءات على شروط الحد الأدنى للسن، بدون امتثال كامل للضمانات القائمة في بعض الحالات. وما زال عدم توافر سجل نظامي إلزامي مجاني لتسجيل الزيجات والموايد، مما يشمل تسجيل الزيجات العرفية والدينية، يمثل تحدياً في سبيل تنفيذ التشريعات القائمة.

٤٨ - وبجانب التشريعات المحددة المتعلقة بسن الزواج وحظر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، توافرت معلومات محدودة عن الجهود المبذولة لإزالة الأحكام التمييزية في مجالات مثل الحصول على الأراضي والميراث والجنسية والزواج والطلاق والحضانة وإزالة العقبات القانونية القائمة في سبيل الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وهذه التدابير تتسم بأهمية حاسمة في جهود منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وحماية وتمكين النساء والفتيات المتزوجات بالفعل، على السواء.

٤٩ - وفي مجال السياسات، لم تتضمن الرسائل أمثلة كثيرة لما يُبذل من جهود للربط بصورة شاملة بين القضاء على ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه وبين تعزيز حقوق النساء والفتيات وامتلاكهن زمام أمرهن. ولم تتوافر سوى معلومات شحيحة

(٣٤) Shabina Begum and Dawson Cornwell, "Ending early and forced marriage: Bangladesh and United Kingdom perspective" (January 2016).

(٣٥) أورد لبنان في رسالته أعماراً مختلفة للزواج في الطوائف الدينية المختلفة، حيث تُعقد زيجات في بعض الطوائف الدينية للفتيات اللواتي بَلَغن ممن لا تتجاوز أعمارهن اثني عشر عاماً ونصف بموافقة الأبوين أو باستصدار إعفاء من المحكمة.

عن البرامج المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة وإمكانية وصولها إلى الموارد الإنتاجية. وبدا أيضاً أن مبادرات تعزيز قدرات النساء والفتيات من أجل المطالبة بحقوقهن وممارستها في ما يتعلق بالزواج، محدودة العدد. ويلزم إحراز المزيد من التقدم لضمان إمكانية حصول الفتيات على التعليم الجيد، بمن فيهن المتزوجات بالفعل والحوامل أو اللواتي أنجبن أطفالاً^(٣٦). وقُدِّمت بضعة أمثلة للجهود المبذولة لإيجاد علاجٍ مجدٍ لأوجه التداخل بين أسباب ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه وعواقبها، وبين أعمال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. فعلى سبيل المثال، وردت تقارير بإطلاق بضعة مبادرات لتقديم التثقيف الجنسي الشامل غير التمييزي القائم على الأدلة. وإضافة إلى ذلك، وردت إشارات قليلة إلى جهود إزالة العقبات القانونية وغيرها لضمان استفادة النساء والأطفال، بمن فيهم المتزوجون بالفعل، من المعلومات والخدمات الملائمة السرية التي تناسب المراهقين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن هناك استثمارات غير كافية لمواجهة الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية المتعلقة بالحياة الجنسية للمرأة والتي تسفر عن تأييد المجتمع لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، كوسيلة لـ"الشرف" في كثير من الأحيان.

٥٠ - ولم تشر سوى قلة من الرسائل إلى الجهود المبذولة لتعزيز ودعم الأدوار التي يؤديها الأشخاص الذين يقدمون خدمات للنساء والأطفال، بمن فيهم المعلمون والموظفون الطبيون، للتعرف على الضحايا الفعليين والمحتملين لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وإضافة إلى ذلك، توافرت معلومات ضئيلة عن الجهود المبذولة لضمان حماية النساء والأطفال الفارين من خطر الوقوع ضحايا لممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه أو التعرض للاضطهاد نتيجة لذلك.

٥١ - وتتسبب قلة المعلومات المتاحة عن الجهود المبذولة لضمان توافر سبل الانتصاف القانونية وخدمات الدعم وإعادة التأهيل والفرص الاجتماعية والاقتصادية للنساء والأطفال المتزوجين بالفعل، في ملاقات صعبة خاصة في تقييم التقدم المحرز في هذا الصدد.

٥٢ - وقدمت دولة واحدة فقط معلومات في ما يتعلق بمخصصات الميزانية لمعالجة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه على الصعيد الوطني^(٣٧)؛ وأشار عدد آخر إلى تخصيص التمويل عن طريق التعاون الإنمائي. أما إنشاء أو تعزيز آليات المساءلة على الصعيد

(٣٦) انظر A/HRC/26/22، الفقرة ٥٠.

(٣٧) صربيا.

الوطني بشأن مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والإكراه، فهو على ما يبدو ليس محطاً للتركيز في غالبية البلدان.

عاشراً - التقدم المحرز والثغرات في البحوث

٥٣ - ثمة أهمية بالغة للجمع المنهجي للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والموقع الجغرافي والحالة الاجتماعية والاقتصادية والمستوى التعليمي وعوامل رئيسية أخرى، فضلاً عن إجراء البحوث النوعية، وذلك للتعرف على الفئات المعرضة للخطر بوجه خاص، ولرصد وتقييم أثر السياسات والمبادرات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه.

٥٤ - ولئن كان الافتقار إلى جمع البيانات المصنفة بصورة منهجية مازال على ما يبدو يمثل تحدياً في كثرة من البلدان، فإن رسائل عديدة أشارت إلى إجراء بحوث عن مظاهر زواج الأطفال والزواج المبكر والإكراه وأسبابه وعواقبه. وفي عام ٢٠١٤، نشرت إدارة تكافؤ الفرص في إيطاليا تقريراً عن زواج الأطفال والزواج المبكر والإكراه، سلط الضوء على الصعوبات التي تواجهه في الكشف عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، لا سيما في صفوف النساء والفتيات من طائفة الروما. واستجابة لتوصيات لجنة حقوق الطفل، طلبت سلوفينيا في عام ٢٠١٤ إجراء بحوث تجريبية عن زواج الأطفال والزواج المبكر والإكراه في صفوف أطفال الروما. وأبلغ المركز الدولي للصحة الإنجابية عن بحوث أجريت في بلجيكا عام ٢٠١٥ تبين أن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه واسع الانتشار بصفة خاصة في صفوف المهاجرين المنتمين لأقليات إثنية الوافدين حديثاً والمقيمين منهم في بلد المقصد لفترة طويلة، على السواء، وأن طائفتي الروما والأفغان تعانيان بوجه خاص من الزواج المبكر.

٥٥ - وفي عام ٢٠١٥، قامت منظمة الخدمة العالمية لليهود الأمريكيين، في شراكة مع منظمة نيرانتار الاستثنائية، برسم خريطة لحالات زواج الأطفال والزواج المبكر في الهند، أكدت وجود روابط بين انعدام الأمن وهذه الممارسة، بما في ذلك في أوساط مجتمعات المرشدين داخلياً. وتوصلت أيضاً إلى أن المعايير الجنسانية المحافظة والمخاوف المتعلقة بشرف الأسرة تعد من الأسباب الجذرية لزواج الأطفال والزواج المبكر والإكراه. وفي الكاميرون، أجرت جامعة ماروا دراسة وطنية عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في عام ٢٠١٤، بالتعاون مع جمعية مناهضة العنف ضد النساء (Association de lutte contre les violences faites aux femmes). وأظهرت النتائج أن نسبة ٧٠ في المائة من

زيجات الأطفال تعلقت بفتيات تتراوح أعمارهن بين ١٣ و ١٥ عاماً. وفي دراسة أخرى أجرتها في الكاميرون في عام ٢٠١٤ وزيرة تمكين المرأة وشؤون الأسرة، بدعم من منظمة الخطة الدولية بالكاميرون، تم التركيز على الأسباب الجذرية والمحددات الاجتماعية والثقافية لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في منطقة الجنوب الغربي من البلد.

٥٦ - وما برحت البحوث تُكرّس على نحو متزايد لدراسة انتشار ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في أمريكا اللاتينية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، أصدر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية تقريراً بشأن زواج الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، توصل إلى أن سيطرة الأسر على حياة الفتيات الجنسية، وطرق الاستجابة للحمل المبكر أو لشرف الأسرة، والدعم المالي المقدم للفتيات وأطفالهن بعد الحمل المبكر، جميعها تشكل الأسباب الجذرية والعوامل المساهمة في انتشار زواج الأطفال في المنطقة^(٣٨). ويوجد في البرازيل رابع أعلى عدد مطلق من الفتيات اللاتي يتزوجن قبل سن ١٥ عاماً. وتشير بعض الأبحاث في غواتيمالا إلى أن ٩ من كل ١٠ فتيات ينقطعن عن الدراسة بسبب الحمل المبكر. وسلطت بيرو الضوء في رسالتها على الأسباب الاقتصادية وقلة إمكانية الحصول على المعلومات وعدم كفاية الخدمات أو الحقوق في مجال الصحة الإنجابية، بوصفها عوامل مساهمة في ارتفاع مستويات الزواج العرفي المبكر.

٥٧ - وفي سياق البحوث المتعلقة بالآثار الاقتصادية لزواج الأطفال، يعكف البنك الدولي والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة على دراسة ثلاثة بلدان ترتفع فيها معدلات انتشار هذه الممارسة، هي إثيوبيا ونيبال والنيجر. وتبين النتائج الأولية التي توصلوا إليها أن الآثار الاقتصادية لزواج الأطفال كبيرة. ففي النيجر وحده، تقدر التكاليف بمبلغ يزيد على ٢٥ بليون دولار في الفترة من الوقت الحالي وحتى عام ٢٠٣٠^(٣٩).

٥٨ - وتتزايد الجهود المبذولة لتقييم أثر البرامج والمبادرات الرامية إلى التصدي لممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وإن لزم إجراء المزيد من البحوث في هذا الصدد. وأجرت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بحثاً عن مدى فعالية البرامج

Margaret E. Greene, Giovanna Lauro and Alice Taylor, "Yes, girls do marry as children and adolescents in Latin America", 9 July 2015. Available from <http://blogs.iadb.org/y-si-hablamos-de-igualdad/2015/07/09/yes-child-marriage-algo-exists-in-latin-america/>

Quentin Wodon and others, "Economic impacts of child marriage: preliminary finding from analyses of existing data", research brief, November 2015. Available from www.costsofchildmarriage.org/#sthash.5R6ASy9o.dpuf

الرامية إلى تأخير زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في إثيوبيا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة. وأفادت المملكة المتحدة أنها تمول المبادرة العالمية للبحوث المتعلقة بالفتيات من أجل التوصل إلى أدلة جديدة بشأن السبل الفعالة للحد من التمييز ضد الفتيات وتمكينهن من الخروج من دائرة الفقر. ومن المتوقع أن ترشد هذه البحوث السياسات وخطط البرمجة التي تنتهجها الحكومات الوطنية والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بشأن هذه المسألة. وأجرى المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة تقييماً مؤجراً لبرنامج "Apni Beti Apna Dhan" (بناتنا ثروتنا) التابع لولاية هاريانا في الهند، وتوصل إلى أن توفير التحويلات النقدية المشروطة في سياق زواج الأطفال يزيد من احتمالات زواج الفتيات فوراً بمجرد بلوغ ١٨ عاماً من العمر، حين تصبح الأسر مؤهلة للحصول على التحويل النقدي الذي يستخدم حينئذ كمهر. وتوصلت البحوث التي أجرتها منظمة فتيات لا عرائس والدروس التي استخلصتها في ما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية لإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والإكراه في أربعة بلدان، إلى أن هناك زخماً وكذلك مستويات عالية من الإرادة السياسية، غير أن هذه المبادرات تحتاج إلى توسيع نطاقها لما هو أبعد من الوزارات المعنية بالأطفال والقضايا الجنسانية لتشمل وزارات أخرى.

٥٩ - وأجري بعض البحوث بشأن أسباب زواج الأطفال وآثاره في سياق المساعدة الإنسانية وحالات النزاع. فقد زاد معدل زواج الأطفال في صفوف اللاجئين الذين يعيشون في الأردن من ١٢ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٥^(٤٠). ووفقاً لإفادات منظمة إنقاذ الطفولة، تشمل أسباب زواج الأطفال في صفوف اللاجئين السوريين في الأردن رغبة الأهل في حماية بناتهم من انعدام الأمن العام في مخيمات اللاجئين، لصون شرف بناتهم وشرف أسرهن وللإفلات من قبضة الفقر.

٦٠ - وينبغي أن تواظب الجهود المبذولة لفهم العوامل المحددة لزواج الأطفال والزواج المبكر والإكراه في السياقات المختلفة، على توجيه الاهتمام إلى مجتمعات محلية وجماعات محددة قد تكون معرضة لمخاطر متزايدة. وفي هذا الصدد، يلزم إجراء المزيد من

(٤٠) اليونيسيف، "A study on early marriage in Jordan 2014" (دراسة عن الزواج المبكر في الأردن ٢٠١٤) (عمان، ٢٠١٤)، متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/jordan/UNICEFJordan_EarlyMarriageStudy؛ منظمة كير الدولية، "2014-E_COPY.pdf Girls not brides: increase in child marriages among Syrians" (فتيات لا عرائس: الزيادة في زيجات الأطفال بين السوريين الذين تقطعت بهم السبل داخل البلد وخارجها)، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: <http://reliefweb.int/report/jordan/girls-not-brides-increase-child-marriages-among-syrians-stranded-inside-and-outside>

البحوث عن أوجه تأثير الأطفال والشباب ذوي الإعاقة بزواج الأطفال. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتقييم مدى فعالية المبادرات الرامية إلى منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والتصدي له، ومدى تأثيرها على حياة النساء والفتيات وحقوقهن في البلدان والمجتمعات المحلية المستهدفة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يُتناول بمزيد من البحث أثر التشريعات التي تجرم زواج الأطفال، والروابط بين مشاركة الفتيات في عمل مدفوع الأجر ومبادرات التمكين الاقتصادي وبين تأخير الزواج، وأثر جهود التوعية وبناء القدرات في منع الزواج.

حادي عشر - الاستنتاجات والتوصيات

٦١ - تشير تقديرات البيانات إلى وجود تراجع بطيء في انتشار زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه على الصعيد العالمي، حيث شهد أكبر انخفاض في الزيادات التي تتم دون سن الخامسة عشرة. غير أنه في المقابل، تسببت النزاعات والطوارئ الإنسانية في حدوث زيادة في زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، حيث وردت تقارير عن ارتفاع معدلات الزواج بين الفتيات في مخيمات اللاجئين^(٤١).

٦٢ - وفي الفترة القصيرة التي يشملها هذا التقرير، لوحظ زخم متزايد من أجل القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية. فعلى الصعيد الدولي، تجسّد الاعتراف بضرورة القضاء على ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه بوصفه من أولويات التنمية وحقوق الإنسان، في إدراج غاية محددة في أهداف التنمية المستدامة وفي الاهتمام المتزايد المكرس لهذه المسألة من جانب آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية.

٦٣ - وأدى ظهور مجموعة متزايدة من الأدلة عن انتشار ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه إلى زيادة فهم أسبابها والآثار الاجتماعية والصحية الناجمة عنها. وإضافة إلى ذلك، وُضعت توجيهات بشأن تدابير الوقاية والحماية وحبر الحقوق التي ينبغي أن تتخذها الدول من أجل الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان للتصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. ووردت إفادات بتضاعف

(٤١) اليونيسيف، *The State of the World's Children 2015: Executive Summary* (حالة الأطفال في العالم لعام ٢٠١٥: موجز تنفيذي) (انظر الحاشية ٣).

المبادرات الرامية إلى التصدي للممارسة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وإن كان من السابق لأوانه تقديم تقييم قاطع لأثرها.

٦٤ - ويلزم مستقبلاً المداومة على الجهود المبذولة لإحراز المزيد من التقدم نحو القضاء على هذه الممارسة. ومن أجل التصدي بنجاح لممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه يلزم التحرك إلى ما هو أبعد من المبادرات الصغيرة النطاق، نحو استراتيجيات شاملة محددة جيداً قائمة على الحقوق ومجدية محلياً تكون مستندة إلى أدلة وتشمل تدابير قانونية وسياساتية مقترنة بما يوازيها من الالتزام السياسي والمساءلة على جميع المستويات. ويلزم أن تأخذ هذه الاستراتيجيات في الاعتبار السياق الاجتماعي القانوني الأوسع نطاقاً الذي تجري فيه ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وأن تتجاوز التركيز الضيق على الحماية لتعطي الأولوية للنهج التي تمكن النساء والفتيات وتعزز حقوق الإنسان التي لهن وتحقق لهن الاستقلال الذاتي وحرية الاختيار في جميع جوانب حياتهن. وتتطلب الاستراتيجيات الشاملة توافر موارد بشرية وتقنية ومالية ملائمة، وينبغي تنسيقها رأسياً (على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية ومع السلطات التقليدية والدينية) وأفقياً (في قطاعات مثل التعليم والصحة والعدل والرعاية الاجتماعية وإنفاذ القانون والهجرة واللجوء). وثمة أهمية بالغة للمشاركة الفعالة للنساء والفتيات والمراهقين ومنظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات المتعلقة بالتصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، حتى تكون مستدامة وفعالة ومجدية. وينبغي أيضاً أن تتوافر آليات مستقلة لتتبع التقدم المحرز في التصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه ولتوفير سبل الانتصاف.

٦٥ - ويمكن أن تخفي المتوسطات الوطنية الواقع الذي يعيشه من هم في أوضاع مهمشة ومستضعفة بوجه خاص. ويلزم تحديد البؤر الساخنة المعينة داخل البلدان التي ترتفع فيها معدلات انتشار الممارسة حتى يتسنى للحكومات أن تصوغ استجاباتها وتوجهها حتى تصل إلى الفئات الأكثر تهميشاً والأشخاص الأكثر تعرضاً لخطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. ويلزم توافر سبل ثابتة للقياس والتقييم والتعلم، بما يشمل جمع البيانات وتصنيفها على نحو متسق، وذلك لتحديد تلك البؤر الساخنة والفئات الضعيفة من السكان ولتقييم التقدم المحرز والاتجاهات الموجودة.

٦٦ - ويمثل اجتماع فريق الخبراء الذي ستنظمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قبل الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، عملاً بقرار المجلس ٨/٢٩، فرصة هامة لاستعراض ومناقشة أثر الاستراتيجيات القائمة وتقديم توصيات إضافية لتوجيه

الجهود المبذولة من أجل القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وأنا أشجع جميع الأطراف صاحبة المصلحة المعنية على مداومة الزخم الحالي والعمل صوب مستقبل لا يؤخّر فيه الزواج فحسب، بل تُطرح فيه خيارات موسعة أمام الفتيات والنساء لما هو أبعد من الزواج.